محنة النظام الاقليمي العربي.. هل من مغيث؟

ابراهيم نوار

الدول او على الاصح الحكومات العربية معنية بنصرة وجهة الحكومة السودانية بمنطق "انصر اخاك ظالماً او مظلوماً" بتفسيره القبلي. ماذا كانت النتيجة؟ عنف وحروب وضحايا ابرياء ووطن على حافة الانشطار والتمزق. من الذي رعى التسوية في الجنوب؟ الامم المتحدة. اين تمت مفاوضات التسوية؟ في كينيا وأوغندا. ماذا قدمت الاطراف العربية لنصرة الشعب السوداني؟ لا شيء تقريباً لأن الحكومات العربية التزمت فقط موقف "المراقب" من بعيد حتى لا تغضب النظام القائم في السودان. ووصل الامر في مجال النفاق السياسي إلى ان بعض منظمات غير حكومية مثل النقابات التزمت موقف الدفاع عن "النظام القومي الاسلامي" في السودان، حتى لو كان هذا الدفاع على حساب الشعب السوداني وعلى حساب السودان الوطن. انظر إلى ما يحدث الآن في لبنان، من الذي يتحرك ومن الذي يتقدم من اجل وضع حد للأزمة السياسية التي يشهدها هذا البلد منذ تدخلت الحكومة السورية لأجل ضمان تغيير مادة في الدستور ليسمح بالتمديد لرئيس الدولة! وكأن لبنان عقم من اوفياء آخرين تثق سورية فيهم! الامين العام لجامعة الدول العربية سافر إلى بيروت للتعزية في اغتيال رئيس الوزارء اللبناني السابق رفيق الحريري. جيد جداً. ولكن ماذا بعد؟ زيارة إلى السعودية واخرى إلى سورية. تقريباً لا شيء. ماذا فعل الامين العام للامم المتحدة؟ ارسل واحداً من مستشاريه السياسيين إلى بيروت للبحث في طرق لتنفيذ القرار ١٥٥٩ الصادر عن مجلس الامن والبحث عن طريقة لايجاد مخرج من الالتهاب الناجم عن اغتيال الحريري وعين فريقاً دولياً للبدء في اجراء تحقيق دولي تحت اشراف الامم المتحدة في الاتهامات الموجهة إلى سورية بظلوعها في هذا الاغتيال. اما في العراق فحدث ولا حرج عن هزيمة النظام العربي الاقليمي الذي يقف موقف المتفرج من كل ما يحدث هناك!

اصدقاء سورية في العالم العربي، داخل جامعة الدول العربية وفي اجهزة الاعلام وبعض اوساط الرأي العام مشغولون بالدفاع عنها، من خلال اتهام الآخرين وليس من خلال تقديم الدليل على براءة ذلك البلد العربي من الظلوع في مؤامرة اغتيال رئيس وزراء عربي سابق كان حتى يوم اغتياله رقماً مهماً في معادلة الفعل السياسي في بلده.

يسخر فارس عربي من انصار سورية من الدعوة إلى تحقيق دولي في اغتيال الحريري ويورد الكثير من الامثلة متسائلا مثلاً: وهل طلب احد اجراء تحقيق دولي في قضية اغتيال جون كينيدي؟ ويصب جام غضبه على النظام الدولي الذي يكيل بمكيالين. وقد ذكرني هذا بالنكتة الشائعة التي تقول ان جاراً طلب من صديق له ان يهتم بزوجته لأن هناك الكثير من القيل والقال بشأن علاقة آثمة بين هذه الزوجة واحد الاشخاص في الحي. فسأله الزوج ومن يكون هذا الشخص؟ فرد الجار: انه الكهربائي فلان. فنهض الزوج غاضباً وقال: هذا لا كهربائي ولا يفهم في الكهرباء شيئاً!

هذا للأسف هو منطق المدافعين عن سورية في قضية اغتيال الحريري. دفن الرؤوس في الرمال باتهام النظام الدولي بانه لا يفهم شيئاً في القانون الدولي وانه يكيل بمكيالين. وقد يكون هذا صحيحاً إلى حد بعيد، غير ان هذه ليست هي المشكلة. الحقيقة ان المشكلة ليس في ان الكهربائي شاطر او غبي، المشكلة هي انه متهم بمعاشرة زوجة جاره! والأمين العام للامم المتحدة هو المكلف الآن بالنظر في الملف السوري، ربما في خطوة من خطوات تجهيز المسرح الدولي لفعل اكبر. فهل شعر العرب بخطورة الموقف ام انهم جميعاً مهمومون بمسألة ما إذا كان الكهربائي يفهم في الكهرباء ام لا؟

هذه فقط بعض المظاهر التي من الضروري ان تقلق صانع السياسة العربي وتؤرقه وتجعله لا يخلد إلى النوم. هناك الكثير من المظاهر التي تنطوي على دلالات اخرى. من هذه المظاهر ان الميثاق العربي لحقوق الانسان الذي تاه سنوات طويلة في دهاليز جامعة الدول العربية قد اتفق عليه خبراء جامعة الدول العربية اخيراً. ويا للفرحة! الميثاق الذي سيعرض على قمة الحكومات العربية في الجزائر في شهر آذار المقبل هو وثيقة يندى لها الجبين في عام ٢٠٠٥ . السبب ان الالتزامات الواردة في هذا الميثاق بشان احترام حقوق الانسان تقل جوهرياً عن الالتزامات التعاقدية التي وقعت عليها الدول العربية (معظمها) طبقاً لاتفاقات ومواثيق حقوق الانسان الصادرة عن الامم المتحدة وتلك التي قبلتها الدول العربية المتوسطية بمقتضى اعلان برشلونة عن المشاركة الاوروبية المتوسطية، وحتى بالقياس إلى المبادئ العامة الواردة في دساتير الدول العربية (التي يوجد فيها دساتير فبعض الدول العربية حتى الآن لا توجد فيها دساتير تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم!). الميثاق العربي لحقوق الانسان في صيغته التي ستعرض على قمة الجزائر متخلف في مجالات حقوق المرأة والحريات العامة والمدنية بما في ذلك حرية التعبير عن الرأي بالطرق السلمية. فاين اذاً الحديث عن الاصلاح السياسي والديمقراطي؟ اين الحديث عن احترام حقوق الانسان؟ اين الحديث عن استقلال القضاء وسيادة الحقوق؟

والحقيقة ان احد مظاهر الخراب في جامعة الدول العربية هو هذا النفاق السياسي بين ما تقبله الحكومات العربية دولياً كحد ادنى وما ترتضيه كحد أدنى على صعيد الالتزامات العربية المشتركة، ثم ما تلتزم به فعلاً من الناحية القانونية على الصعيد المحلي. فمندوبو الدول العربية في المحافل الدولية تحمر وجوههم خجلاً وهم في قاعات المناقشات في المنظمات التي يعملون فيها. وتكون النتيجة انهم يقاومون التغيير حتى النفس الاخير. وعندما تصل الامور إلى النهاية ويدرك هؤلاء انه لا مفر من الموافقة على الحد الأدنى الذي لا يرضى احد في العالم باقل منه فانهم يوصون حكوماتهم بالقبول ومسايرة المجتمع الدولي، منعاً للاحراج! وفي حالات تقبل الحكومات العربية ببعض التحفظات، على ان تسوى الحساب لاحقاً مع المعاهدات الدولية من خلال القيود التي يفرضها القانون المحلي. طبعاً يدخل في ذلك ايضاً التحايل والمماطلة من خلال تأجيل التصديق على المعاهدات الدولية في البرلمانات المحلية، (في الدول العربية التي تنعم في القرن الواحد والعشرين بوجود برلمانات فيها). وعادة ما يأتي القانون المحلي بالتصديق مثقلاً بالعديد من التحفظات التي كان قد تم اعلانها والاستثناءات التي كثيراً ما تفرغ المعاهدة الدولية من مضمونها. وناهيك عن القول ان تنفيذ القانون بعد ذلك يزخر بعدد لا محدود من اللوائح والقواعد التنفيذية التي تعيد للدولة الوطنية هيبتها ضد المعاهدات الدولية! فالدولة الوطنية في الواقع لا تريد احداً يشاركها السيادة بعد ان نجحت هي بطرق كثيرة في سلب السيادة من المواطن!

وحتى لا نقع في دائرة اليأس والقنوط، والعياذ بالله، اللذين يؤديان إلى الانتحار طلباً للجنة من عذاب الدنيا، فان الواجب يقتضي ان نؤصل الاسباب، وان نخرج منها بوصف العلاج. وقد اجتهد كثيرون في محاولة كشف الاسباب. وضمن هذه الجهود كتب الكثير من الخبراء وعلماء السياسة عن ضرورة تعديل ميثاق جامعة الدول العربية. غير ان المجهود لتعديل ميثاق جامعة الدول العربية تحرك في منطقة عقيمة لانه لم يقترب من الاسس التي قامت عليها الجامعة واتجه فقط إلى محاولة وضع بعض الماكياج والمساحيق على الهيكل القبيح للجامعة واسلوب عملها. وفي عهد الامين العام السابق عصمت عبد المجيد اعتقد بعضهم ان اهم اسباب عجز الجامعة هو غياب البعد الشعبي عن منظماتها، فاقترحوا تشكيل جمعيات اهلية ومنظمات تعمل بالقرب من الجامعة فنشأت جمعيات اصدقاء جامعة الدول العربية في الخارج لتصبح من بعد بوقاً للانظمة العربية. ودشن الامين العام السابق بنفسه افتتاح واحدة من اول هذه الجمعيات في لندن قبل نحو عشر سنوات. وحيث ان هذه الانظمة لا تتفق فيما بينها إلا في استعباد شعوبها والاستبداد بمواطنيها فان هذه الجمعيات التي اهتم بها ايضاً الامين العام الحالي عمرو موسى سقطت وانتهت وضاعت في خبر كان.

ومن المؤلم القول ان تجربة اقامة نظام اقليمي عربي ترافقت، ان لم تكن قد سبقت تجربة اقامة نظام اقليمي جديد في اوروبا الغربية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. فانظر اين نقف الآن نحن العرب (اصل النسب) من التجربة الاوروبية! ألا يدعو هذا إلى الحزن؟ ألا تدعو الاخفاقات المستمرة عقداً بعد عقد وجيلاً بعد جيل إلى ضرورة المراجعة بجدية وباخلاص؟ ألا يخجل المسؤولون عن النظام الاقليمي العربي من انفسهم؟ ألا يتركوا مواقعهم إلى من هم قادرون على التصدي للمشكلات الفعلية، أو في الاقل من لهم مصلحة حقيقية في وضع ايديهم على هذه المشكلات؟ ألا نخجل جميعاً عرباً في الوقت الذي تقدمت فيه دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية في تحقيق خطوات أسرع في مجال التعاون لإقامة نظم إقليمية متحضرة وفاعلة في تلك المناطق من العالم على الرغم من الاختلاف بين دول هذه الأقاليم في اللغة والتاريخ والثقافة والمصالح؟

إن المشكلة الكبرى التي لم يتصد لها أحد من علماء السياسة والسياسيين وخبراء جامعة الدول العربية هي أن الأساس الذي قامت عليه جامعة الدول العربية هو أساس خاو من المضمون السياسي، هو أساس شكلي غير موضوعي، ومن الناحية التاريخية هو أساس عفا عليه الزمن وتجاوزته التطورات ليس في العالم خارج حدودنا ولكن أيضا في داخل هذه الحدود. ما الأساس الذي قامت عليه جامعة الدول العربية؟ الأساس هو معياران، العروبة والاستقلال. والعروبة من المفترض أنه يستدل عليها باللسان. أما الاستقلال فإنه يستدل عليه بقيام حكم وطني وعدم وجود قواعد أجنبية. وعلى هذا الأساس قام الانتماء لجامعة الدول العربية حيث أن شرطي العروبة والاستقلال يشكلان الأساس الواجب والكافي بصرف النظر عن أي شيء آخر. وخلال ستة عقود من الزمان لم تتطور جامعة الدول العربية بعيدا عن هذا الأساس. بل إن كثيرين من منتقدي الجامعة التي عارضت لسنوات طويلة في الستينات انضمام سلطنة عمان بحجة أنها تحتضن قاعدة عسكرية أجنبية ما يثير الشكوك بشأن استقلالها الحقيقي، يقولون إن عددا من نجوم الجامعة والدول التي تمسك بمقاليد الأمور داخلها فقدت في الواقع أحد شروط عضوية جامعة الدول العربية عندما وافقت على احتضان قواعد أجنبية على أراضيها، لاسيما أن بعض هذه القواعد استخدم في الهجوم على دول عضو في جامعة الدول العربية أو تهديدها. أما شرط العروبة (التي يستدل عليها باللسان عادة) فإنه تحول إلى عقيدة سياسية ضد القوميات الأخرى في العالم العربي بحجة أنها غير عربية! فما القول إذن في اضطهاد أقليات وشعوب تتحدث العربية بغطاء من جامعة الدول العربية؟ ما القول في تحول مؤسسة الجامعة العربية إلى رابطة للحكام يقبلون خدود أو لحى بعضهم بعضاً في كل مناسبة مجددين عهد الوفاء فيما بينهم ضد شعوبهم؟ ما القول في جمود الجامعة وعفونتها اللذين يظهران في تدني نسبة التجارة العربية المشتركة وارتفاع معدل التعاون السياسي مع العالم الخارجي على حساب التعاون السياسي المشترك؟ ما القول في اتفاقيات الشراكة التي تعقدها قوى خارجية مع الدول العربية ليس على أساس جماعي ولكن على أساس التفاوض دولة لدولة؟ ما القول في أن تعاون دول الخليج مع أوروبا أو الولايات المتحدة هو أعمق وأقوى من تعاونها مع "الدول العربية الشقيقة"؟ ما القول في أن اتفاقات الأشقاء فيما بينهم هي أقل شأنا من اتفاقاتهم مع دول لا تتحدث العربية وتسعى إلى تغليب أطماعها؟ ما القول في تخلف معدلات التنمية وإهدار الثروات؟ ما القول في صمت الجامعة عن جرائم ضد حقوق الإنسان ترتكب كل يوم في طول العالم العربي وعرضه؟

لماذا نجحت أوروبا وتخلفنا نحن في ميدان تطوير النظام الإقليمي؟ وكيف نجحت أوروبا التي بينها من الانقسامات السياسية والصراع على المصالح ما أدى إلى قيام حربين جرتا العالم كله إلى حافة الدمار؟ كيف نجحت أوروبا وبينها من الخلاف في اللغة والثقافة ما يجعل المواطن الذي يجهل الحديث باللغات المتعددة يحتاج إلى مترجمين لمساعدته على التفاهم مع الأوروبيين الغربيين بتسع لغات في الأقل إن هو أراد ان ينتقل من بلد إلى آخر؟ كيف نجحت أوروبا في أن تتوحد بعد انقسام وأن تستعيد قوتها بعد ضعف؟

السر في الإجابة على كل هذه الأسئلة وغيرها ليس طلسما من الطلاسم. الإجابة لا تحتاج إلى مصباح علاء الدين ولا إلى زرقاء اليمامة. ببساطة شديدة، الأوروبيون عرفوا أنهم يحتاجون الى ما هو أكثر من الاعتماد على رابطة "الأوروبية" أو رابطة "الاستقلال". فنشوء النظام الإقليمي في أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية لم يفتح الباب أمام دول مثل أسبانيا أو البرتغال للانضمام إليه لأنها كانت دولاً خاضعة لنظم سياسية استبدادية. لم يجامل ملوك هولندا أو بريطانيا ملك اليونان لضمه إلى النظام الإقليمي الأوروبي. لم يهتم صانع السياسة الأوروبي بالعدد وإنما اهتم بتنمية القوة في إطار نوعية محددة من الأنظمة السياسية، في إطار الديمقراطية. وسواء كان النظام الديمقراطي جمهوريا أم ملكيا، فهذا الاختلاف في الشكل لا يعني شيئا على الإطلاق طالما أن النظام يقوم على حكم الشعب والمشاركة السياسية على أساس التعددية وسيادة القانون فوق الجميع والسياسة الخارجية التي تقوم على أساس السلم وعدم العدوان وحل الخلافات بالطرق السلمية. النظام الأوروبي الجديد بدأ بدولتين فقط هما فرنسا وألمانيا ثم توسع بعد ذلك على أساس معايير الديمقراطية. وحتى هذه المعايير راحت تتغير من فترة إلى أخرى طبقا لمستوى التطور السياسي واحتياجات مجابهة التحدي. وعندما تخلصت إسبانيا والبرتغال واليونان من أنظمتها الاستبدادية في منتصف السبعينيات فإنها لم تنضم إلى السوق الأوروبية المشتركة تلقائيا وإنما كان عليها أن تتأهل أولا للحصول على هذه الجائزة. والآن وبعد انهيار حلف وارسو وانقلاب شعوب أوروبا الشرقية على النظام الشيوعي، فإن أوروبا الغربية لم تكافئ الدول الجديدة الطامحة إلى التحول الديمقراطي بضمها إلى الإتحاد الأوروبي، بل إن انضمامها يمر بمسار طويل لكي تتأهل من خلال إجراء تعديلات على أنظمتها القانونية والمالية والتجارية والقضائية والاجتماعية قبل أن تنضم إلى الإتحاد الأوروبي. وهذا هو سر نجاح تجربة النظام الإقليمي في أوروبا. فالانضمام إلى مؤسسات الإتحاد (وفي كل الأشكال الأخرى الأدنى التي سبقت) لم تكن جائزة رابطة الجوار الجغرافي ولا أية رابطة أخرى غير الانتماء إلى عالم مشترك هو عالم الحرية والديمقراطية.

وإذا كان لتجربة النظام الإقليمي العربي أن تخرج من محنتها، فعلامات الطريق واضحة. لا ضغوط خارجية ولا متاجرة بالشعارات. علامات الطريق واضحة وهي تقول إن الدول العربية يجب أن تضع معايير محددة ودقيقة تتوافق مع ضرورات الاستجابة للتحديات عند كل لحظة تاريخية. ومن نافلة القول إن الدول العربية في مجموعها تقريبا تقف بعيدة، على مسافات مختلفة من التحول الديمقراطي الذي يجتاح العالم منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي. وهنا قد يقول قائل: ما الفائدة إذن من هذا اللغو؟ ما الفائدة وكل الدول العربية لا تنطبق عليها معايير الديمقراطية؟ والإجابة بسيطة وهي أن العالم العربي لن يستطيع، سواء رضي أم أبى، أن يتعايش مع العالم وهو مفكك وعلى حاله الراهن. وللعالم الخارجي نفسه مصلحة في أن تتجمع الدول في كيانات إقليمية كبيرة في هذا العصر شديد العولمة. والعالم العربي لن يستمر بشكله الحاضر وإنما سيتغير حتى ولو كانت هذه التغيرات تجري ببطء. ومن المؤسف أن التغيرات البطيئة والملوثة بأمراض كثيرة في معظم الأحوال هي استجابة من الأنظمة الحاكمة لضغوط خارجية أكثر منها لدعوات الإصلاح والتغيير الصادرة من الداخل. أليس أولى وأشرف لجامعة الدول العربية أن تقود هي مبادرة جادة للإصلاح في العالم العربي بدلا من وقوفها موقف المتفرج العاجز أمام مبادرات تقودها قوى أجنبية يعلم الله وحده ما أهدافها النهائية؟

الحل أن تتبنى الجامعة العربية مبادرة للإصلاح، تكون لها استراتيجيتها الواضحة وأهدافها العملية في إطار جدول زمني محدد وآليات لتنفيذ هذه المبادرة بما في ذلك الإمكانات التمويلية الكافية للتنفيذ وأن تكون هناك قواعد محددة لتنفيذ البرامج والأهداف في إطار استراتيجية الإصلاح. إننا إذا طبقنا اليوم معايير التعددية السياسية والمشاركة وسيادة القانون وقواعد الشفافية وحق المساءلة، كشروط لعضوية جامعة الدول العربية، فإن هذه الجامعة الرابضة على الضفة الشرقية لنيل القاهرة ستطرد كل ساكنيها وستفقد مبررات وجودها لأن هؤلاء السكان هم الذين يدفعون الإيجار! فإذا كانت الجامعة لا تستطيع أن تستمر على ما هي عليه، حيث خسرت من الناحية العملية دورها لصالح الحكومات الأفراد ولصالح المنظمات الدولية، فإنها يمكن أن تضع لساكنيها جدولا زمنيا للتكيف مع شروط التغيير والحصول على المؤهلات الضرورية للعضوية. شروط التحول إلى نظام دستوري تعددي يسود فيه القانون في إطار الشفافية والمنافسة السياسية العادلة ويضمن فيه المواطن احترام حقوقه الأساسية. فليتحل خبراء جامعة الدول العربية بالشجاعة الكافية لمواجهة مستخدميهم ويضعوا استراتيجية للإصلاح وجدولا زمنيا للتنفيذ وآليات محددة لإنجاز الأهداف في مواعيدها وفترة انتقالية تتحول بعدها جامعة الدول العربية إلى مؤسسة إقليمية تقوم على أساس الديمقراطية. وليس في ذلك اختراع جديد. فهذه في الحقيقة هي الصيغة التي تقوم عليها النظم الإقليمية ومؤسساتها. النظام الإقليمي الجديد في العالم هو نظام يقوم على الحرية السياسية وليس على الاستبداد. هو نظام يقوم على الحرية الاقتصادية وليس على الانغلاق والحماية. هو نظام يقوم على أساس أن مفهوم السيادة ينبع من حرية المواطن وأن السيادة الوطنية هي مجموع سيادة المواطنين وليست حرية الحاكم في إذلال شعبه. لكن هذا الحل قد يستغرق وقتا من الزمن (يجب إلا يطول عن ثلاث سنوات) فماذا تفعل الجامعة إزاء القضايا المتفجرة؟ عليها أن تواجه الموقف بشجاعة. في سورية والسودان والعراق والمغرب العربي، يجب أن تنهج الجامعة نهج الوساطة الفعالة والانضمام إلى البحث عن حلول حقيقية. الأنظمة المخطئة في حق شعوبها يجب أن تعرف ذلك وأن تنتهي عن أخطائها، ببساطة لأن المجتمع الدولي لم يعد يرحم، ولأن النظام العالمي الجديد سمح فعليا للأمم المتحدة ولحلف شمال الأطلسي بالتدخل في أي مكان في العالم تظهر فيه بوادر أزمة. نحن بالقطع لا نريد لتجربة العراق المؤلمة أن تتكرر في أي بلد عربي. الحل أن يبادر النظام الإقليمي العربي بتصحيح نفسه بنفسه قبل فوات الأوان.

> يعيش النظام الاقليمي العربي حالياً محنة حقيقية لم يشهد لها مثيلاً منذ أسس هذا النظام على اساس قواعد ميثاق جامعة الدول العربية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. ومن لا يدرك خطورة هذه المحنة وابعادها المتشابكة فانه - لا شك - يتجاهل الحقائق المرة التي تعيشها الامة العربية لاسباب مصلحية ضيقة الافق. فالعرب تخلفوا في جميع الميادين تقريباً واصبحت بلادهم نهباً لكل من هب ودب وتضاءل الصوت الوطني وخفت حتى كدنا لا نسمعه واصبحت بلدان العرب عرضة للتمزق والانشطار وطغت خلافاتها فيما بينها على مصالحها المشتركة واستقدمت قوى اجنبية للتحكيم فيما بينها حين غابت المبادرات المحلية الموضوعية او انزوت خلف شعارات قديمة بائسة لم يعد لها مكان في عالم اليوم.
>
> انظر إلى الخلاف المغربي الجزائري الذي تعود جذوره إلى الموقف السياسي من قضية الصحراء، من الذي تقدم مخلصاً لخلق ارضية مشتركة بين بلدين عربيين لحل خلافهما بشان الموقف من ارض عربية وشعب هو جزء من هذه الامة؟ لا احد. الامم المتحدة تقدمت لحل المشكلة واستقدمت المنظمة الدولية وزير الخارجية الامريكي الاسبق جيمس بيكر ليصبح عراب التسوية في المغرب العربي بشأن مشكلة الصحراء. انظر ماذا يحدث في السودان.

الديمقراطية واللامركزية الادارية

د. حسن علي سبتي الفتلاوي

ترتبط الديمقراطية بالنظام السياسي ليس من خلال تحقيق الشرعية السياسية وتعبير النظام السياسي عن الاطياف والرؤى الشعبية والاجتماعية حسب، وانما التعبير عن حاجات الانسان والجماعة الاجتماعية من حيث كونها جماعة ذات خصوصية او جماعة ذات مصالح محددة ايضاً.

هذا الارتباط بين الديمقراطية والحاجات الانسانية والاجتماعية جعلها ترتبط بظروف الزمان والمكان كطرق تعبير او تفاعل مع الواقع القائم. وبالتأكيد تختلف عملية الربط بين الانسان وحاجاته طبقاً للبيئة الاجتماعية وشكل النظام السياسي ونوع النظام الاقتصادي سعة افقية او تعقيداً عمودياً، أي هل المجتمع موضوع الدراسة بسيط ام معقد؟، واسع ام صغير المساحة؟ بدائي ام متطور البنى السياسية والاقتصادية، كثير ام قليل السكان؟.

ولا تحدد العلاقة بين الديمقراطية وتحقيق الحاجات نوع هذه الحاجات حسب بل ايضا النيات المبيتة والرغبات القائمة المسبقة، ودرجة تطور النظم الاجتماعية القائمة، هل تسيطر عليها العقلية الاقطاعية؟ ام البنى البرجوازية القبلية ام المصلحة الوطنية والقومية؟ غير بعيد ذلك عن درجة التقدم الاقتصادي والحضاري لهذا المجتمع او ذاك، إذ ان التطور الاقتصادي يدفع باتجاه المزيد من الاندماج فيما تدفع بساطة المجتمعات البدائية إلى التفكك.

ولا يبتعد الأمر في العصر الحديث والمعاصر عن طبيعة النظام السياسي والاقتصادي القائم، والانظمة الشمولية تقوم على تعقيد البنى الادارية وترغب في السيطرة على مسار التطور الاقتصادي والسياسي والسيطرة عليه على الرغم من ان مثل هذه النظم عادة ما تخضع لرغبات شخص معين او فئة قليلة من الاشخاص، كما حصل ذلك في تطبيق الاشتراكية بطريقة الاسقاط من فوق، أي عبر خطط التخطيط المركزي والسيطرة الادارية.

ولما كانت خلفية النظام الاداري السابق في العراق الحديث والمعاصر قائمة على اساس النظام الشمولي الاشتراكي الذي يعاني اصلاً من تضخم الجهاز الاداري فقد خضعت عملية البناء الاداري المنظورة إلى مجموعة من العوامل:

١-العامل القومي المرتبط بالتثقيف الإيديولوجي القائم على اساس تحقيق الذاتية القومية وبشكل خاص في المناطق الكردية (منطقة الحكم الذاتي) التي تستدعي نوعاً من الادارة الذاتية غير المتقاطعة مع المركز .

٢-وجود بطالة مقنعة وتضخم في الجهاز الاداري، إذ يصل حجم هذا الجهاز وفق التقديرات القائمة إلى مليوني شخص وهو رقم كبير لمجتمع متواضع الحجم كالمجتمع العراقي.

٣-وجود تفاوت في مستوى التطور في الخدمات ناتج عن تفاوت في توزيع المشاريع الاستثمارية بين العاصمة على نحو خاص وبقية مناطق العراق التي عمقها عاملان: الحروب الرعناء التي قام بها النظام السابق والحصار الاقتصادي الظالم.

٤-انعكاس الحياة الحزبية المستحدثة على اختلاق طموحات زعامة سياسية ساعية إلى ايجاد مراكز سلطة وسيطرة غير تقليدية أي بعيدة عن العاصمة، بعد ان كانت مرتبطة بها بهذه الدرجة او تلك.

واتساقاً مع ما سبق تطرح ضرورة الحياة السياسية والاجتماعية في العراق المستندة إلى مجتمع متعدد - وهو حالة وسط بين المجتمع المتجانس والموزائيكي - إذ يربط الاسلام والعروبة الاغلبية الساحقة من المجتمع العراقي وهو ما يفرض عليه تحقيق الحقوق القومية للأكراد من دون الغاء الطابع الموحد للمجتمع العراقي لضرورات المصلحة والتكامل.

تسير في الاتجاه نفسه امكانية اعطاء نوع من اللا مركزية الإدارية وتسليم المحافظات مسؤوليات ادارية اكبر من السابق مع تنشيط وتطوير وسائل الاتصال الاداري بين المركز والاطراف مع تحديثها وفق آخر التقنيات العالمية سواء بين الوزارات ودوائرها الموجودة في المحافظات ام بين ادارة كل محافظة ودوائرها الفرعية. وبهذه الطريقة تستطيع الدولة العراقية تطوير البناء وتسهيل تقديم الخدمات المقدمة مع الاستغناء عن الفائض من البطالة وتوظيفها في مجالات اخرى تسهم في تنشيط المسيرة التنموية المتوقعة.